الاطلاق وباعتبار التسمية بمعنى المسمى مصدرا ميميا او لان المصدر يذكر و يؤنث
وان شئت قلت اى فى التابعى ومن دونه موقوفا على فلان مثل وقفه عمر على همام
ووقفه مالك على نافع فى الخلاصة المرفوع ما اضيف الى النبى عليه السلام خاصة من قول
او فعل او تقرير متصلا او منقطعا هذا هو المشهور وفى الجواهر قيل هو ما اخبر به الصحابة
خاصة عن قوله عم او فعله وايضا فى الخلاصة الموقوف عند الاطلاق ما روى عن الصحابى
من قول او فعل او نحو ذلك متصلا او منقطعا وقد يستعمل فى غير الصحابى مقيدا مثل وقفه
معمر على همام والمقطوع ما جاء من التابعين من اقوالهم وافعالهم موقوفا عليهم واستعمله
الشافعى وابو القسم الطبرانى فى المنقطع والمنقطع هو الذى لم يتصل اسناده على اى وجه
كان سواء ترك الراوى من اول الاسناد او وسطه او اخره الا انه اكثر ما يوصف بالانقطاع
روايه من دون التابعى عن الصحابى انتهى كلامه وقد خصصه المص فيما سبق بما يكون
الترك فى اخر اسناده بشرط عدم التوالى وحاصل كلامه هنا انك ان استعملت الموقوف
فيما جاء عن التابعى ومن بعدهم فقيده بهم فقل موقوف على عطاء او على طاووس
او نحو ذلك فحصلت التفرقة فى الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع تفريع على قوله والثالث
المقطوع الخ والفرق بينهما باعتبار ما ذكر فى هذا الكتاب انما هو المباينة كما هو الظاهر من ظاهر
العبارة واما باعتبار ما ذكر فى الخلاصة فعموم من وجه فان المقطوع ما ينتهى الى التابعى
سواء من اسناده شئ ام لا والمنقطع ما سقط من اسناده شئ انتهى الى التابعى ام لا وحاصل كلامه انه حصل التفرقة فى الاصطلاح
المعتبر عنده مما ذكرنا من تعريف المقطوع ومن انه من مباحث الاسناد فالمنقطع
من مباحث الاسناد كما تقدم وفيه نظر لان ما تقدم ان المنقطع هو المتن الذى سقط
فى اخر اسناده بشرط عدم التوالى فما ظهر من عبارة المص عكس ما ادعاه حيث ظهر منها
فيما سبق ان المنقطع من مباحث المتن وظهر هنا ان المقطوع من مباحث الاسناد لكنه
مسامحة كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى بالخطاب على صيغة المعلوم او بالغيبة
على صيغة المجهول يعنى انه يقال سند منقطع وحديث مقطوع وقد اطلق بعضهم هذا
فى موضع هذا اى المقطوع فى موضع المنقطع او بالعكس اى وبعض اخر بعكسه تجوزا عن الاصطلاح

اى تجوزا

١١٣

اى تجوزا عن الاصطلاح الى ارادة المعنى اللغوى ويقال اى قليلا للاخرين اى للموقوف والمقطوع
الاثر واعلم ان الفقهاء يستعملون الاثر فى كلام السلف والخبر فى حديث الرسول
عم وقيل الخبر والحديث ما جاء عن النبى عم والاثر اعم منهما وهو الاظهر والمسند
اسم مفعول من الاسناد فى قول اهل الحديث اى فى اطلاقهم هذا حديث مسند
هو ضمير فصل مرفوع صحابى مرفوع مضاف على الخبرية بسند ظاهره الاتصال فقوله
مرفوع كالجنس وقوله صحابى كالفصل يخرج بضم الياء وكسر الراء ما رفعه التابعى
بان قال قال رسول الله عم فانه مرسل او من دونه فانه معضل اراد بكونه
مرفوع الصحابة ان لا يترك الصحابى فى الاسناد واحدا وبمرفوع التابعى
ان يترك التابعى الصحابى من الوسط وبمرفوع من دون التابعى ان يترك هو
التابعى والصحابى ايضا من الوسط او معلق قيل او يمنع والا فقد مر انه يمكن
اجتماعهما وقيل انه معضل ان كان الساقط اثنين فصاعدا مع التوالى او معلق
ان كان الساقط من مبادى السند هذا والاولى ان يذكر المنقطع ايضا وقوله
بسند ظاهره الاتصال ظاهره يخرج ما ظاهره الانقطاع كالمرسل الجلى وكذا يخرج
ما هى يساوى احتمال الاتصال والانقطاع بحسب الظهور والخفاء ويدخل من الادخال
ما فيه الاحتمال اى احتمال الاتصال والانقطاع كالمرسل الخفى لكن ينبغى ان يكون
الاتصال ارجح ليصدق التعريف وما يوجد ويدخل ايضا ما يوجد فيه حقيقة
الاتصال من باب الاولى يعنى اذا كان ما ظاهره متصل داخلا فى التعريف اولى
ليس المراد ان ما يوجد فيه حقيقة الاتصال داخلا فيما ظاهره الاتصال لان ما يكون
متصلا حقيقة يمكن ان يكون منقطعا ظاهرا وانت خبير بان دخول
بعض الافراد فى التعريف بطريق الاولوية مستحسن ويفهم من التقييد بالظهور
ان الانقطاع الخفى كعنعنة المدلس والمعاصر الذى لم يثبت لقيه وهو المرسل
الخفى قال السخاوى وغيرهما مما ظاهره الاتصال وقد يفتش فيوجد
منقطعا لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لاطباق الائمة اى اتفاق ائمة

Copyright © King Saud University